غرفة التجارة والصناعة والخدمات
لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة
ⵖⵕⵖⴰⵛⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵎⵓⵔⵜ ⴷ ⵙⵓⵙⵏ ⴷⵜⵉⵏⵙⵜ
ⴰⵛⵏⵓⵙⵜ ⵜⴰⵏⵎⵓ ⵜⴻⵜⵜⴰⵡⵉⵏ ⵏⵖⵙⵓⵔⴻⵛ
Chambre de Commerce d'Industrie et de Services
TANGER - TETOUAN - AL HOCEIMA

دراسة مقارنة
حول الإجراءات المتخذة لصالح المقاولات بالمغرب و بعض الدول المتوسطية

لمواجهة تأثيرات جائحة كوفيد 19

إصدارات غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة
ماي 2020

تمهيد:

إن ظهور فيروس كوفيد 19 و انتشاره السريع في كل الدول و إصابته لمختلف الشرائح الاجتماعية بدون استثناء، إضافة للتأثيرات الكبيرة المترتبة عنه على الاقتصادات الوطنية تعتبر تحولا مفصليا في تاريخ البشرية الحديث وعلامة فارقة في تعامل الدول مع الأوبئة الفتاكة و دعم البنيات الاقتصادية و الاجتماعية في مثل هذه الظروف.

لا شك أن المغرب اتخذ حزمة من الإجراءات المؤسساتية و المالية و الضريبية و الاجتماعية لمواجهة التبعات المترتبة عن انتشار هذه الجائحة على جميع المستويات مكنته من التخفيف و لو جزئيا عن الآثار السلبية الناتجة عن قرارات إقفال الحدود و إعلان الحجر الصحي و إغلاق نسبة مهمة من المقاولات ...

إلا أن ارتباط المغرب اقتصاديا بسلاسل القيمة على مستوى البحر الأبيض المتوسط يجعل من المفيد وضع مقارنة بين ما تم اتخاذه وطنيا من إجراءات لمواجهة كورونا و ما تم اتخاذه في نفس السياق في بعض الدول الشريكة أو المنافسة.

يأتي اختيار الدول التي تشملها هذه الورقة لاعتبارات عدة أهمها وجود شراكات اقتصادية مهمة بحيث تجمع المغرب بها اتفاقيات للتبادل الحر عبر الاتحاد الأوربي من جهة (فرنسا و إسبانيا) و اتفاقية أكادير (تونس و مصر) و اتفاقية التبادل الحر (تركيا)

وجود هذه الاتفاقيات عزز من الارتباط الاقتصادي و التجاري بين المغرب و هذه البلدان سواء عبر التجارة البينية التي تهم مختلف البضائع و هذا ما ينعكس على الميزان التجاري أو عبر ارتباط سلاسل القيم الإنتاجية بالمغرب بالشركات الآمرة المتمركزة بالضفة الأوربية للبحر الأبيض المتوسط، سواء في القطاع الصناعي أو الفلاحي إضافة لقطاع السياحة المرتبط أساسا بالوافدين من هذه الدول .

و بالتالي فأي تغير طارئ على أحد طرفي هذه العلاقات سينعكس بالضرورة على الطرف الآخر سلبا أو إيجابا.

قبل الشروع في مقارنة بعض القرارات الإجرائية و المالية الموجهة لصالح المقاولة، لا بد من التذكير أن المغرب و منذ البوادر الأولى لانتشار جائحة كورونا، اتخذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية مكنته باعتراف الجميع من الحد بشكل نوعي من تداعيات انتشار فيروس كوفيد 19، حيث بادر باتخاذ إجراءات استباقية، عبر إغلاق المطارات والموانئ ، وتقييد السفر

بين المدن، وإغلاق المدارس والمقاهي والمساجد و المرافق التي قد تساهم في نشر الفيروس ، بالإضافة إلى حمل المواطنين على البقاء في منازلهم و تقنين تنقلهم وفرض الحظر الصحي و غيرها من الإجراءات الاحترازية.

كما أن التخوف من انتشار الوباء في البؤر الصناعية، دفع المغرب لاتخاذ قرار إغلاق بعض المعامل و الأسواق و المرافق الاجتماعية و فرض احتياطات صحية موازية داخل الوحدات المستمرة في النشاط بما في ذلك تقليص عدد العاملين للمحافظة على مسافة الأمان الواجبة مما أدى إلى فقد أكثر من تسعمائة ألف عامل وظائفهم بسبب تداعيات جائحة كورونا بالإضافة إلى 1.1 مليون عاطل عن العمل في المغرب في نهاية 2019، دون إغفال المشتغلين في القطاعات غير المهيكلة.

لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية غير المسبوقة، اتخذ المغرب عدة قرارات استراتيجية مست الجانب التشريعي و المالي و الضريبي إضافة للإجراءات الاجتماعية للتخفيف من تداعيات الجائحة حيث أنشأ صندوقًا للتضامن بلغ حتى الآن أكثر من 3.5 مليار دولار تم وضعه لدعم القطاعات المُتضررة ابتداء من تعويض المواطنين الأكثر تأثرًا بالحجر الصحي.

بناء على المعطيات المتوفرة يمكن استخراج معالم تعامل المغرب مع جائحة كورونا، مقارنة مع باقي الدول، من خلال خمسة محاور أساسية:

المحور الأول: المستوى المؤسساتي و التنظيمي

منذ اللحظات الأولى لانتشار جائحة كورونا على المستوى الدولي و خصوصا في البلدان الشريكة للمغرب بأوروبا، بدأ المغرب يتأثر بالتداعيات الاقتصادية التي همت أساسا تسجيل انخفاض الطلب

الخارجي على المنتجات المغربية، ولكن أيضا من وجهة نظر مالية من خلال انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات مغاربة الخارج و انهيار مداخيل السياحة، مع ما يترتب عن هذا من تأثير على الاحتياطيات الوطنية من العملة الصعبة وفي مواجهة هذا الموقف، يبدو الركود محتماً اليوم ومن المرجح أن السلطات أدركت هذه الحقيقة من خلال إنشاء «لجنة اليقظة الاقتصادية» حيث أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بتاريخ 11 مارس ، إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) والإجراءات المواكبة، وذلك في إطار المجهودات الاستباقية التي تقوم بها

الحكومة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للوباء على الاقتصاد الوطني.

و بتنسيق من وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ، تضم اللجنة بين أعضائها كلا من وزارات الداخلية، والشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزارة الصحة، وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.

كما تضم اللجنة في عضويتها وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، ووزارة الشغل والإدماج المهني، وبنك المغرب، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، وجامعة غرف الصناعة التقليدية.

و تعتبر هذه الخطوة إجراءا مهما و استباقيا من جهة، لأن الإعلان عنها جاء موافقا للتاريخ بالضبط الذي أعلنت فيه منظمة الصحة العالمية اعتبار كورونا «جائحة عالمية» (11 مارس) و من جهة أخرى يكرس المقاربة التشاركية التي انتهجها المغرب منذ تسجيل أول حالة مؤكدة بالفيروس مما ساهم في حلحلة العديد من المعيقات أهمها فضية الكمامات الوقائية حيث تم التوافق بين الحكومة و ممثلي القطاع الخاص على تحويل نشاط جزء من مقاولات الخياطة و النسيج إلى إنتاج هده المعدات الوقائية لتغطية الاحتياج الوطني منها ثم تصدير الفائض نحو الأسواق الدولية.

كما ساهمت هذه المقاربة التشاركية في ضمان انخراط القطاع الخاص في العديد من المبادرات مثل فتح العيادات الخاصة لمقراتها لعلاج المصابين بكورونا و كذلك تحويل بعض الفنادق لفضاءات استقبال الحالات المشكوك فيها أو الموضوعة تحت الحجر الإجباري ز أهم خطوة في هذا السياق هو انخراط شركات النسيج و الخياطة في تحويل نشاطهم لإنتاج «الكمامات» الوقائية بحيث كان هذا الإنجاز محط أنظار العالم بأسره.

و إذا قارنا هذه الخطوة بالقرارات المتخذة من طرف باقي الدول التي تشملها هذه الدراسة، يتبين أن المغرب كان سباقا في «مأسسة» الشراكة و التنسيق بين كل المتدخلين في المجال الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالقطاعات العمومية المعنية أو المؤسسات المنتخبة و التمثيلية إضافة للجمعيات المهنية.

بحيث نلاحظ أن الحكومة في إسبانيا مثلا تلقت انتقادات واسعة من طرف أحزاب المعارضة أو الحكومات الجهوية بسبب تفردها باتخاذ القرارات و تنزيل التشريعات بالبرلمان ، أما فيما يخص فرنسا، فإن المراقب للوضع هناك يلاحظ أنه رغم حالة الارتياح التي رافقت

إعلان الحكومة للمبالغ المرصودة لمواجهة الأزمة الحالية سواء من خلال الدعم العمومي المباشر أو من خلال الضمانات العمومية المسهلة للحصول على قروض من الأبناك، فإن الأولويات بخصوص توزيع هذا الدعم عرفت انقساما واضحا بين مكونات الطيف السياسي الفرنسي، بين مناصر لتوجهات الحكومة الرامية لدعم قطاعات بعينها خصوصا: صناعة الطائرات، صناعة السيارات، منتجات الرفاهية، صناعة الأدوية إضافة للقطاعات الجديدة المتمثلة في الميكروإلكطرونيك، البطاريات الكهربائية و الهدروجينية، إنترنيت الأشياء و الأمن المعلوماتي...) و جزء من المشهد السياسي يطالب باعتماد أولويات أخرى لمواجهة كورونا تتلخص أساسا في: القطيعة مع السياسة الضريبية المتبعة، تحسين أجور العمال، إصلاح صناديق التقاعد و دعم الفئات الاجتماعية الهشة.

أما على مستوى دول جنوب المتوسط، فنلاحظ أن تونس اعتمدت تبني حالة الاستثناء «غير المعلنة» لتركيز القرار في يد رئيس الدولة، إضافة لتحويل السلطة التشريعية ليد رئيس الحكومة بتفويض من البرلمان من أجل إصدار مراسيم بقوة القانون لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية لأزمة كورونا. هذا التركيز في السلطات أثار انتقادات واسعة خصوصا حين قررت الحكومة تخصيص جزء مهم من صندوق مواجهة كورونا لدعم القطاع الإعلامي الخاص في محاولة لكسبه لصفها

أما بمصر، فبنية النظام السياسي بها جعلت اتخاذ القرارات و تنفيذها متركزة أساسا في يد رئيس الجمهورية و مؤسسة الجيش لمتابعة تنفيذ الحجر الصحي من جهة و ضمان وجود أرصدة آمنة وكافية من السلع الغذائية و المعدات الطبية.

و بخصوص تركيا، فرغم تأييد الأتراك لحزمة الإجراءات المتخذة من طرف الرئيس رجب طيب أردوغان و حكومته لمواجهة كورونا، إلا أن بعض القرارات لاقت رفضا من طرف بعض مكونات المعارضة خصوصا في محاولة الحكومة التركية فرض وصايتها على حملات جمع و توزيع التبرعات الخاصة، أو تجاهلها لمطالب رؤساء البلديات بفرض إجراءات إغلاق مبكرة على الولايات.

المحور الثاني: الدعم المالي العمومي

في البداية، تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا مجال لمقارنة الأموال المرصودة لمجابهة تداعيات كورونا بين دول شمال و جنوب المتوسط نظرا للفارق الكبير في المستوى الاقتصادي بينهما.

إلا أن إجراء مقارنة فيما يخص منهجية اشتغال الحكومات في هذا المضمار، تمكننا من الخروج بثلاث ملامح أساسية:

- **الملمح الأولى: نسبة الميزانية المرصودة مقابل الناتج الداخلي الخام**

إن مقارنة بسيطة بين حجم المبالغ التي تم رصدها لمواجهة آثار الجائحة مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، تمكننا من الخلوص إلى استنتاجات مهمة.

فإسبانيا مثلا عملت على توفير 200 مليار يورو و هذا المبلغ يشكل 20% من الناتج الداخلي الوطني، كما أن فرنسا رصدت مبلغ 110 مليار أورو و هو ما يمثل 17 % من الناتج الداخلي الخام (577 مليار أورو في 2019) في حين أن المغرب رصد مليار أورو أي ما يشكل أقل من 1» من الناتج الداخلي الخام (122 مليار أورو في 2019) أما تونس فقد أنشأت صندوقا لمجابهة آثار كورونا ب 850 مليون دولار أي ما يعادل 2% من الناتج الداخلي الخام (39,87 مليار دولار في 2018) من جهتها خصصت مصر 100 مليار جنيه (حوالي 6 مليارات دولار) للتخفيف من تداعيات الجائحة أي ما يشكل ما يقارب 2% من الناتج الداخلي الخام (303 ميار دولار 18/19)

- **الملمح الثاني: اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية:**

أمام التداعيات الكبيرة لأزمة كورونا على الاقتصاد و أخطا بعين الاعتبار هشاشة البنيات الاقتصادية القائمة فباستثناء فرنسا و إسبانيا و تركيا، فقد لجأت باقي الدول إلى تقديم طلبات قروض من صندوق النقد الدولي.

هكذا نجد أن المغرب لجأ لتفعيل خط الوقاية والسيولة لسحب قرض من صندوق النقد الدولي يبلغ 3 ملايير دولار، كما أن مصر تقدمت بطلب حزمة مساعدات مالية جديدة من صندوق النقد الدولي ما بين 3 و 4، طبقا لبرنامج أداة التمويل السريع (RFI)، وبرنامج اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA)، لتعزيز قدراتها على مواجهة أزمة فيروس «كورونا» المستجد. كما أعلنت تونس موافقة الصندوق منحها قرضاً بقيمة 743 مليون دولار لمواجهة جائحة كورونا.

- **الملمح الثالث: فتح باب التبرعات الخاصة لضخ المزيد من السيولة في صناديق مواجهة كورونا:**

باستثناء فرنسا و إسبانيا اللتان اعتمدتا على التمويل العمومي أساسا و مساهمات البنوك (إسبانيا)، لجأت باقي الدول لطلب مساهمة الخواص في صناديق مواجهة كورونا للتخفيف من الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة عن الجائحة

فعلى صعيد المغرب نلاحظ أنه تم فتح الصندوق الرسمي أمام مساهمات المؤسسات العمومية و الخاصة لينتقل المبلغ المخصص لمواجهة تبعات الجائحة من 1 مليار إلى 305

مليار دولار(و تجدر الإشارة هنا أن المبالغ المتبرع بها من طرف الشركات الخاصة سيتم احتسابها Déductibles ضمن ضرائب 2020)

أما بمصر فقد تم تفعيل صندوق «تحيا مصر» الموازي للميزانية العامة و إطلاق حملة «هنعدي الأزمة» لجمع التبرعات داخل و خارج مصر

و في تونس تم خلق صندوق مساهمات وطني لمواجهة كورونا حيث تم تنظيم حملة تبرعات وطنية عبر التلفزيون (تيليتون) جمعت أكثر من 27 مليون دينار الجمعة (8,5 ملايين دولار) سيتم تقديمها لقطاع الخدمات الصحية.

و في تركيا أيضا، أعلنت وزيرة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية أن حملة التضامن الوطني التي أطلقها الرئيس رجب طيب أردوغان لمساعدة المتضررين من فيروس كورونا

تجاوزت 900 مليون ليرة تركية، كما ساهمت مبادرة «مجموعات الوفاء للدعم الاجتماعي» من تقديم المساعدات و الخدمات الاجتماعية للفئات الهشة و الأكثر تضررا.

- **الملمح الرابع: أوجه صرف مخصصات صناديق مواجهة كورونا:**

على هذا المستوى نجد أن بعض البلدان قصرت المساعدات على المناحي الاجتماعية (معدات طبية و أجور العمال) بينما سارعت دول أخرى لتوفير الدعم المالي المباشر للقطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا.

ففي المغرب تم قصر مخصصات هذا الصندوق على التجهيزات الطبية و المساعدات المالية المباشرة للفئات الاجتماعية المتضررة من أزمة كورونا، حيث لم يتم توجيه أية مساعدة مالية مباشرة للمقاولات كيفما كان حجمها و قطاع نشاطها و التي تضررت من الأزمة باستثناء إعفاء مكتري المحلات الحبسية من أداء واجبات الكراء طيلة مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

أما في باقي الدول نجد أن مخصصات الصناديق و الميزانيات الموضوعة لمكافحة تأثير فيروس كورونا، تجاوزت التجهيزات الطبية و المساعدات الاجتماعية لتشمل دعم بعض القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر

فمثلا بفرنسا تم تخصيص مساعدة 1500 يورو للشركات الصغيرة ، وأصحاب المهن الحرة، والشركات التي يعمل بها أقل من 10 مستخدمين إضافة للدعم المباشر للمقاولين المستقلين، أما بإسبانيا فقد تم تخصيص دعم عمومي للمقاولات الاستراتيجة المتأثرة

بقرارات الدولة الخاصة بكورونا، لمساعدتها على الصمود في وجه المنافسة الدولية من خارج الاتحاد الأوربي كما تم دعم قطاعات السياحة و النقل و الفندقة بمبلغ 300 مليون أورو و24 مليون اورو لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة.

بتونس أيضا تم إحداث صناديق استثمارية بمبلغ قدره 700 مليون دينار لهيكلة ورسملة المؤسسات المتضررة كما تم إنشاء صندوق يضم 500 مليون دينار كاعتمادات مالية استثنائية حتى 31 ديسمبر 2020 لقطاعات: الفنادق ووكالات السفر والمطاعم السياحية والحرف والنقل والأنشطة الثقافية

أما بمصر، فقد تم خفض سعر الغاز الطبيعي الموجه للصناعة ب 18%، وخفض أسعار الكهرباء المستعملة في الصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط ب 18% وعن تثبيت وعدم زيادة أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة من 3 – 5 سنوات مقبلة كما تم توفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وإبريل 2020 لسداد جزء من مستحقاتهم، مع سداد دفعة إضافية بقيمة 10% نقداً للمصدرين في يونيو المقبل

و في الحالة التركية فقد تم تخصيص مئة مليار ليرة تركية (15.5 مليار دولار) لخطة درع الاستقرار الاقتصادي التي تتضمن حزمة تدابير اقتصادية لمواجهة فيروس كورونا كما تم تقديم دعم للمصدرين في هذه المرحلة التي تعاني من تراجع مؤقت للصادرات.

المحور الثالث: الإجراءات الضريبية:

في هذا المجال، يمكن القول أن الإجراءات تراوحت بين تأجيل أداء المستحقات الضريبية مع الإعفاء من ذعائر التأخر في كل البلدان موضوع هذه الدراسة و هذا ما اكتفى به المغرب في هذا المجال حيث لم يقدم على أي إجراءات لتخفيف العبء الضريبي عن المقاولات المتضررة من أزمة كورونا.

إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن بعض البلدان أضافت إجراءات أخرى أكثر أهمية في هذا المجال:

فنجد مثلا أن تركيا قامت بتخفيض قيمة الضريبة المضافة على رحلات الطيران الداخلي من 18% إلى 1%، لمدة ثلاثة أشهر، كما تم خفض أعباء الضرائب في قطاعات متعددة و تعليق ضريبة الإقامة السياحية حتى نوفمبر القادم، لدعم قطاع السياحة.

نفس الشيء نجده بتونس، حيث قامت الحكومة التونسية بإقرار عفو على المخالفات الديوانية يقضي بتمكين المؤسسات الصناعية المحكوم ضدها في قضايا ديوانية أو المرفوع ضدها محاضر ديوانية قبل 20 مارس 2020 من الاقتصار على دفع خطية ب 10 في المئة من مبلغ المعاليم و الأداءات المستوجبة، و قررت الدولة جدولة الديون الجبائية والديوانية لمدة 7 سنوات، كما تم إعفاء المؤسسات الناشطة في قطاع بيع الادوية من الأداء على القيمة المضافة. إضافة لذلك تم إعفاء المؤسسات الناشطة في قطاع بيع الادوية من الأداء على القيمة المضافة و إعادة تقييم العقارات المبنية و غير المبنية التي تتضمنها موازنات الشركات حسب قيمتها الحقيقية مع إعفاء القيمة الزائدة المتأتية من إعادة التقييم شريطة عدم التفويت فيها.

من ناحيتها قامت فرنسا بإلغاء الرسوم الاجتماعية طيلة مدة الإغلاق من مارس ليونيو بالنسبة للشركات التي يعمل بها أقل من 10 مستخدمين و للمقاولات الصغرى و المتوسطة العاملة في قطاعات المطاعم و المقاهي و الفنادق و الرياضة و الثقافة و منظمي التظاهرات، كما سيتم إلغاء الرسوم المتعلقة بالشركات المهددة بالاختفاء في نهاية الحجر الصحي ، على أساس دراسة كل حالة على حدة، كما قررت الإعفاء الضريبي عن ساعات العمل الإضافية خلال حالة الطوارئ الصحية و تعليق فواتير الإيجار والمياه والغاز والكهرباء للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات ؛

بالنسبة لإسبانيا فقد قامت باتخاذ اتخاذ سلسة من الإجراءات الضريبية لتمكين المقاولات من الاستفادة من 1100 مليون أورو من السيولة النقدية، خصوصا المقاولين المستقلين و الشركات الصغرى و المتوسطة عبر تقسيط أداء الضريبة على الأرباح و الضريبة على القيمة المضافة و تطبيق نسبة 0 في المئة بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على شراء المواد الطبية لصالح الدولة و المستشفيات و تخفيضها بالنسبة للكتب و المجلات و الصحف الإلكترونية من 21 إلى 04 في المئة

أما بمصر فقد تم خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة 50% لتصبح5.% و الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل، كم تم إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائيا و خفض ضريبة الدمغة على غير المقيمين لتصبح 1,25 فى الألف وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح 0,5 في الألف بدلاً من 1,5 فى الألف

في سياق آخر قررت مصر رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات.

المحور الرابع: الدعم المالي الخاص (الأبناك)

فيما يخص مساهمة الأبناك في التخفيف من آثار الكساد الاقتصادي المترتب عن إغلاق و تعثر نسبة كبيرة من المقاولات و تراجع الطلب الداخلي بسبب التوقف عن العمل، فالملاحظ أن كل الدول اختارت خفض سعر الفائدة الرئيسي لدعم الاقتصاد الوطني إضافة لتأجيل أداء الأقساط البنكية لمدة تتراوح من 3 إلى 6 أشهر مع الإعفاء من احتساب أية رسوم عن التأخير أو فوائد إضافية.

إلا أنه و فيما يخص تقديم القروض للمقاولات و الأفراد فنلاحظ أن هناك اختلافا بينا لا من حيث الشروط و لا من حيث حجم المبالغ المرصودة لهذا الغرض.

فالأبناك في المغرب مثلا اكتفت ب بتقديم قروض للتسيير بضمان من الدولة بالنسبة للمقاولات عبر قرض «ضمان أوكسيجين» الذي يغطي تمويل احتياجات تشغيل المؤسسات (الأجور و الأكرية والمشتريات الضرورية...) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بغلاف مالي يمكن أن يصل إلى 5 مليون درهم. إضافة لقرض بدون فوائد لصالح المقاولين الذاتيين يمكن أن يصل ل15000درهم

فيما قامت فرنسا عبر البنك الفرنسي للاستثمار بضمان القروض التي تطلبها الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعمها في إدارة الوضع الناتج عن تعثر المقاولة.

كما تم رصد دعم من الدولة ومصرف فرنسا (الوساطة الائتمانية) للتفاوض من اجل اعادة جدولة القروض المصرفية و منح ضمانات و تسبيق التمويل من طرف BPI France لدعم مالية المقاولات المصدرة.

من جهتها أقدمت إسبانيا على رصد غلاف مالي يصل إلى 100 مليار أورو في شكل قروض للمقاولات والشركات من أجل دعمها ومساعدتها على مواجهة التداعيات الاقتصادية و ذلك عبر خلق خط تمويل بقيمة 400 مليون يورو للحصول على قروض بقيمة 500000 يورو سنويًا بحد أقصى بنسبة فائدة 1.5٪ وفترة سداد 4 سنوات كحد أقصى لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة و المستقلين

أما في تركيا، فقد تقرر إطلاق حزمة قروض جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممولة من طرف اتحاد الغرف وتبادل السلع التركي» (TOBB)، بالاشتراك مع البنك الخاص «دينيز بنك» و«صندوق ضمان الائتمان» (KGF)، بمبلغ 6 مليارات ليرة تركية (859 مليون دولار) على شكل قرضٍ للشركات الصغيرة والمتوسطة مع حدّ أقصى لمبلغ القرض يتراوح بين 50 ألف ليرة تركية (7 آلاف دولار) و100 ألف ليرة تركية (14 ألف دولار) حسب الولاية،

في حين تمّ تحديدُ سعر الفائدة لتكون 7.5 بالمئة. في الحزمة، مع فترة سماح لمدة سنة.

إضافة للقروض الموجهة للمقاولات قامت البنوك الحكومية بتسهيل منح القروض للأسر التي يقل دخلها عن 5000 ليرة تركية حيث سيتمكن هؤلاء العملاء من الاستفادة من قرض يصل إلى 10000 ليرة تركية جديدة مع فترة سماح مدتها 6 أشهر ومدفوعات شهرية تصل إلى 36 شهرًا.

و في تونس فبالإضافة لتأجيل خلاص الأقساط التي يحل أجلها، أصلا وفائضا، خلال الفترة الممتدة من أول مارس إلى نهاية سبتمبر 2020 تم تقرير جدولة هذه الديون على أساس قدرة كل مستفيد، مع إمكانية منح البنوك والمؤسسات المالية، تمويلات جديدة للمستفيدين من التأجيل.

كما تم إعفاء عمليات السحب بواسطة البطاقات البنكية من الرسوم و تعليق اقتطاع كل عمولة مطبقة على الأداء الإلكتروني للفواتير و التجار لكل عملية تقل قيمتها أو تساوي 100 دينار.

أما بمصر فقد قرر البنك المركزي المصري منح المنشآت السياحية قروضا لآجل عامين وفتره سماح 6 أشهر؛ لسداد مرتبات العاملين والتزاماتها تجاه الموردين وأعمال الصيانة.

إضافة لتخفيف شروط الاستفادة من الخدمات البنكية: السحب على المكشوف، الرفع من السقف المحدد لأداء أجور العاملين و توسيع مجال تطبيق «مبادرة السياحة» عبر منح 8% من مجموع القروض، و إلغاء بعض التزامات الامتثال.

المحور الخامس: الإجراءات الاجتماعية

لا شك أن الأثر الاجتماعي لأزمة كورونا يظهر جليا من خلال توقف العديد من الوحدات الصناعية و الخدماتية و التجارية أو تعثر اشتغالها نتيجة القرارات الحكومية المرتبطة بإعلان حالة الطوارئ الصحية و إجراءات الحجر مما ترتب عنه أزمة تمويل للمقاولات لتمكينها من أداء أجور مستخدميها و للوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها و زبنائها.
على هذا الصعيد، يمكن الوقوف عند عدة ملاحظات:

- **أولا: أداء أجور المستخدمين و العمال:**

فيما يخص أداء المقاولات للالتزامات الاجتماعية الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي فيمكن القول أن كل الدول سارعت إلى إقرار تأجيل دفع الأقساط المستحقر برسم الثلاثية

الثانية، كما أنها أرست نظاما يقضي بتعويض فاقدي الشغل كليا أو جزئيا من صندوق التضامن المنشئ من طرف الدولة و المدعم من طرف الخواص شركات و أفرادا.

إلا أن هذه التعويضات كانت جزافية و أقل من الحد الأدنى للأجرة المعمول بها في البلد كما في المغرب و مصر مثلا، فيما طبقت فرنسا مثلا تعويضات للعمال الذين يتقاضون أجوراً جزئية من البطالة، حتى 84٪ من صافي دخلهم و100٪ إذا كانوا في الحد الأدنى للأجور، في حين أن تركيا قامت باعتماد تخفيف آلية الاستفادة من التعويض عن البطالة بتغطية 60٪ من الراتب حسب الحقوق المكتسبة في حدود 1.5 ضعف الحد الأدنى للأجور.

- **ثانيا: الدعم المباشر للمقاولات المتضررة:**

فيما يخص القطاعات الاقتصادية المتضررة مباشرة بقرار إغلاقها من طرف الدولة أو بطريقة غير مباشرة بسبب الكساد الاقتصادي الذي سببته الجائحة، فإن بعض الدول سارعت إلى ضخ خطوط تمويل مباشر للمقاولات المشتغلة فيها، في حين أن المغرب اكتفى بأداء مبالغ تتراوح بين 800 و ألف درهم للمستخدمين في هذه القطاعات و تقديم ضمان لقروض التسيير من البنوك، دون أن يقدم دعما ماليا مباشرا للمقاولات بمختلف أحجامها.

هكذا نجد مثلا أن فرنسا قررت تخصيص مساعدة بين 1500 و 5000 يورو للشركات الصغيرة ، وأصحاب المهن الحرة والمستقلين، والشركات التي يعمل بها أقل من 10 موظفين ؛ يمثل هذا الصندوق ميزانية قدرها 7 مليارات يورو إضافة لتخصيص منح لموظفي الخدمة المدنية تصل الى 1000 اورو و توفير 10 مليون يورو إضافية التي للمراكز الإقليمية لأعمال الجامعة والمدارس (CROUS وذلك لمساعدة الطلبة في هذه الجائحة.

كما قامت إسبانيا مثلا بتخصيص تعويض عن توقف النشاط لصالح المقاولين المستقلين ب 950 أورو على الأقل في حالة تم توقف النشاط نهائيا أو تأثرت مداخيلهم بنسبة 75% و التخفيف ب 25 % من فاتورة الكهرباء. بالإضافة لضمانات خاصة بقروض أداء الأكرية أو امتلاك المحلات التجارية عبر توفير 600 مليون أورو إضافية لتمويل الصندوق الاجتماعي الاستثنائي الخاص باقتناء السكن الرئيسي أو المحلات التجارية الخاصة بالمستقلين.

من جهتها قامت تونس بإحداث صندوق بقيمة 500 مليون دينار لدعم المؤسسات الصغرى و المتوسطة و خلق صناديق استثمارية بقيمة 700 مليون دينار (250 مليون دولار) لرسملة المؤسسات المتضررة من جراء أزمة انتشار كورونا، كما تم إحداث صندوق لدفع القطاع الثقافي و مساعدة المؤسسات و المشاريع الفاعلة في هذا المجال على مجابهة الصعوبات التي لحقتها بسبب إلغاء العروض و التظاهرات الثقافية و ضخ 500 مليون

دينار كاعتمادات مالية استثنائية حتى 31 ديسمبر 2020 لقطاعات: الفنادق ووكالات السفر والمطاعم السياحية والحرف والنقل والأنشطة الثقافية، إضافة لدعم الإعلام الخاص من خلال جملة من القرارات على غرار تكفل الدولة بنسبة 50% من معلوم البث لسنة 2020 لكل الإذاعات والقنوات الخاصة، والاشتراك في النسخ الإلكترونية للصحف من قبل الدولة.

أما في مصر فقد قررت الحكومة توفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وإبريل 2020 لسداد جزء من مستحقاتهم، مع سداد دفعة إضافية بقيمة 10% نقداً للمصدرين في يونيو المقبل إضافة لأداء أجور 900 ألف من العاملين في قطاع السياحة المتضررين من فيروس كورونا من خلال صندوق الطوارئ.

في نفس الإطار، هناك ملاحظة مهمة تخص الدعم المالي العمومي المباشر للشركات ذات البعد الاستراتيجي حيث قررت إسبانيا دعم المقاولات الاستراتيجية المتأثرة بقرارات الدولة الخاصة بكورونا، في وجه المنافسة الدولية من خارج الاتحاد الأوربي، نفس الشيء قامت به تونس بإحداث صندوق استثمار بمبلغ 100 مليون دينار لإعادة شراء مساهمات صناديق الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الناشطة في المجالات الاستراتيجية.

أما فيما يخص مجال اشتراكات الماء والكهرباء فقد قررت فرنسا و إسبانيا و تونس و مصر و تركيا إيقاف كل القرارات التي تخص رسوم الماء والكهرباء والهواتف طول مدة الجائحة، فيما ترك القرار في هذا الشأن لمبادرة الشركات المستغلة لهذا القطاع بالمغرب، أما مصر فإضافة لإيقاف كل القرارات التي تخص رسوم الماء والكهرباء والهواتف لمدة شهرين فإنها قررت خفض سعر الغاز الطبيعي الموجه للصناعة ب 18%، وخفض أسعار الكهرباء المستعملة في الصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط ب 18% وعن تثبيت وعدم زيادة أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة من 3 – 5 سنوات مقبلة.

جدول مقارن لإجراءات دعم المقاولات لمواجهة جائحة كوفيد 19

المستوى المؤسساتي و التنظيمي

المغرب	تونس	مصر	تركيا	إسبانيا	فرنسا
- اعلان حالة الطوارئ الصحية و تطبيق الحجر الصحي و إقرار شواهد استثنائية للتنقل مع إلزامية ارتداء الكمامات -إغلاق الحدود أمام حركة الأشخاص باستثناء تنقل البضائع. -إنشاء "لجنة اليقظة الاقتصادية" لمواجهة انعكاسات وباء فيروس "كورونا المستجد" على الاقتصاد، وتحديد الإجراءات المواكبة. - منع التجمعات و إغلاق المدارس و المقاهي والمطاعم والقاعات السينمائية والمسارح و المساجد وقاعات الحفلات والأندية والقاعات الرياضية والحمامات، وقاعات الألعاب وملاعب القرب و الأسواق الأسبوعية و النموذجية، باستثناء محلات بيع المواد الغذائية و الصيدليات و محلات بيع مواد التنظيف -ضمان تموين الأسواق بالسلع و اعتماد آليات لمراقبة الأسعار و جودة البضائع. -اقرار السلطات الصحية نهج بروتوكول علاجي يعتمد على دواء الكلوروكولين المنتج محليا مع إخضاع تصدير معدات الحماية الصحية للتصريح المسبق. - تخفيف مساطر الإنفاق العمومي مع ضرورة التقيد بالمصاريف ذات الأولوية و عدم متابعة منفذي الصفقات العمومية بسبب التأخر في آجال التسليم	-اعتمد الرئيس التونسي على الفصل 80 من الدستور، الذي يمنحه صلاحيات واسعة و بعد مشاورة رئيس الوزراء ورئيس البرلمان، وإخطار رئيس المحكمة الدستورية لفرض حظر تجوال و وضع قيود على تنقلات وتجمعات الناس في غير ساعات الحظر كما أمر بنشر الجيش لتنفيذ هذه الإجراءات. كما طلب رئيس الحكومة من البرلمان صلاحيات استثنائية تمكنه من "إصدار مراسيم تدخل في مجال القانون" و بالنسبة للمؤسّسات الاقتصادية وخاصة المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وأصحاب المهن الحرّ تم اتخاذ القارات التالية: - تأجيل دفع المساهمة في الضمان الاجتماعي للثلاثية الثانية لمدة 3 أشهر. - تأجيل خلاص أقساط الديون البنكية والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر. - تأجيل دفع الأداءات لمدة 3 أشهر ابتداءا من أول أبريل. - جدولة الديون الجبائية والديوانية لمدة 7 سنوات. - وضع خط ضمان بقيمة 500 مليون دينار لتمكين المقاولات من قروض جديدة للتصرف والأشغال. - التمكين من استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل أقصاه شهر. - إحداث صناديق استثمارية بمبلغ جملي قدره 700 مليون دينار لهيكلة ورسملة المؤسسات المتضررة. - السماح للشركات المصدرة	- اعلان حالة الطوارئ و فرض الحجر الصحي و تقييد التنقل -إغلاق المتاحف والمواقع الأثرية في مصر أمام الزيارة، بالإضافة الي استمرار غلق كافة المطاعم و النوادي الليلية والصحية وحمامات السباحة إضافة إلى إغلاق المحال التجارية والحرفية والمراكز التجارية "المولات" ابتداء من الخامسة مساء حتى السادسة صباحا وذلك خلال أيام الأسبوع ماعدا الجمعة والسبت -وقعت مصر مع 13 وزير مالية من الدول الإفريقية مذكرة لدى صندوق النقد الدولي ولدى البنك الدولي لإسقاط بعض الديون والفوائد، وتأجيل البعض الآخر. -خفض سعر الغاز الطبيعي الموجه للصناعة ب 18%، وخفض أسعار الكهرباء المستعملة في الصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط ب 18% وعن تثبيت وعدم زيادة أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة من 3 5 سنوات مقبلة. -تخفيف إجراءات استيراد بعض المواد الغذائية و الطبية -تقييد تصدير بعض المنتجات لضمان تغطية السوق المحلية.	-إنشاء وزارة الصحة التركية مركزا لإدارة الأزمة خلال يناير أي حتى قبل تسجيل أول حالة وفاة بالصين كما أنشأت لجنة علمية لدراسة الفيروس -إنشاء مجلس لمكافحة الوباء في جميع الولايات برئاسة مكاتب الولاة لمتابعة تدابير الوقاية ـ إغلاق كافة أماكن التنزه والسواحل والغابات نهاية الأسبوع، كما لا يسمح بالتجمعات ـ تطبيق نظام العمل المرن بالحد الأدنى من العاملين في القطاع الخاص، كما هو الحال في العام ـ تتطلب الرحلات الداخلية تصريحا من الولاية، وتوقيف الرحلات الجوية الخارجية ـ اجتماع الحكومة يتم عبر دائرة تلفزيونية ـ استمرار الإنتاج والصادرات أولوية مهمة عبر إجراءات من شأنها تسهيل عمل الصناعيين والمصدرين - إجلاء مئات المواطنين الأتراك من الصين، وغيرها من بلدان العالم وخاصة البلدان الأوروبية و جرى توفير محاجر صحية مناسبة للمواطنين الأتراك القادمين من الخارج، تتضمن الخدمات اللازمة لهم طوال فترة الحجر الصحي، لغاية التأكد من خلوهم من عدوى الفيروس. - منح التراخيص اللازمة لبيع دواء محلي الصنع لعلاج فيروس كورونا	- اعلان حالة الطوارئ - إغلاق الحدود باستثناء عودة المواطنين الإسبانيين و بعض الاستثناءات الدبلوماسية. -إخضاع تصدير الإمدادات والمعدات الطبية التي تحتاجها البلاد لمواجهة الوباء الى ترخيص مسبق . - تقديم الحكومة لمساعدات مالية لصالح الجماعات المحلية مخصصة لتوزيع الأغذية و المواد الضرورية و الأدوية و إيصالها إلى منازل الأشخاص المحتاجين و كبار السن -تشجيع الصناعات الوطنية في مجال المجال الطبي و خلق مخزون استراتيجي لمواجهة أية عودة لهذه الجائحة في المستقبل -تأجيل الديون المستحقة لصالح الدولة من طرف المقاولات الصغرى و المتوسطة ل6 أشهر و بدون فوائد	- اعلان حالة الطوارئ - تفعيل مركز الأزمات الصحية ؛ -إحداث خلية التتبع الاقتصادي -تطبيق الحجر الصحي -إقرار رخص للتنقل من طرف السلطات الفرنسية. - قرار اعتبار الجائحة بمثابة قوة قاهرة و ترتيب النتائج القانونية على ذلك بما فيه وقف احتساب الآجال و عدم احتساب الذعائر عن التأخر الحاصل في تنفيذ الصفقات العمومية - تمديد تأمينات التنقيب بالنسبة لمدة سنة بالنسبة للمقاولات المصدرة خصوصا الصغيرة و المتوسطة -ترخيص الاستشفاء بدواء الكلوروكين. -قرار تخصيص مستشفيات الطب العسكري لمواجهة كوفيد 19 - بناء مستشفى ميداني في مولوز.

المغرب	تونس	مصر	تركيا	إسبانيا	فرنسا
	كليا بترفيع نسبة التسويق في السوق المحلية من 30 في المئة إلى 50 في المئة. - تمكين الشركات من إعادة تقييم العقارات المبنية وغير المبنية المضمنة بموازنتها حسب قيمتها الحقيقية. - إقرار عفو جبائي وديواني لفائدة المطالبين بالأداءات المتخذة بذمتهم. - إعفاء المؤسسات التي أبرمت صفقات عمومية وتعطل إنجازها نتيجة أزمة الكورونا من خطايا التأخير لمدة أقصاها 6 أشهر. -توفير اعتمادات إضافية بقيمة 500 مليون دينارلدعم المخزون الاستراتيجي من الأدوية والمواد الغذائية والمحروقات. - تعليق وقتي للملاحقات القانونية في الجرائم المالية، والعمل على إيقاف كل القرارات إلي تخص رسوم الماء والكهرباء والهواتف لمدة شهرين. -فتح أسواق الجملة والأسواق المحلية على مدار الأسبوع وضمان تزويدها يوميا بالمواد الأساسية - تأمين وحدات الإنتاج ومسالك التوزيع من خلال الاستعانة بقوات الأمن والجيش، والإشراف على توزيع المواد الأساسية كالدقيق والسميد والزيت تحت إشراف أعوان المراقبة الاقتصادية لضرب المحتكرين - تمكين المقاولات المصدرة من بيع 50% بدل 30% من إنتاجها في السوق المحلية و بنسبة 100% بالنسبة للمنتجات الغذائية و الطبية.				

الدعم المالي العمومي

المغرب	تونس	مصر	تركيا	إسبانيا	فرنسا
-إحداث صندوق تدبير جائحة كرونا بمليار دولارو هو ما يمثل 01 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع فتحه أمام المساهمات العمومية و الخاصة لدعم الاقتصاد الوطني ومواكبة القطاعات الأكثر تضررا كالسياحة والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة وقد بلغت الى حدود 14 ماي الموارد التي تم ضخها بـ"الصندوق ، حوالي 3,5مليار دولار -لجوء المغرب لسحب قرض من صندوق النقد الدولي يبلغ 3 ملايير دولار من خط الوقاية والسيولة - إعفاء مكتري المحلات الحبسية من أداء واجبات الكراء طيلة مدة سريان حالة الطوارئ الصحية. - تسريع أداء ما في ذمة الدولة و الجماعات و المؤسسات العمومية من مستحقات لصالح المقاولات - إطلاق برنامج لدعم البحث العلمي والتكنولوجي المُتعلق بفيروس كورونا المستجد بغلاف مالي قدره 10 ملايين درهم، أي ما يعادل مليار سنتيم. - اطلاق برنامج "امتياز تكنولوجيا - كوفيد-19" باستثمار إجمالي بمبلغ 137 مليون درهم من اجل تصنيع منتجات ومعدات تستعمل في مواجهة الوباء - قرر البنك المركزي المغربي "تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس، إلى 2 بالمئة بدل 2,25 بالمئة، لدعم الاقتصاد الوطني	-تخصيص2500 مليون دينار (850 مليون دولار) لدعم المؤسّسات الاقتصادية وخاصة المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وأصحاب المهن الحرّة: -إحداث صندوق بقيمة 500 مليون دينار لدعم المؤسسات الصغرى و المتوسطة المتضررة من جائحة كورنا. - إحداث صناديق استثمارية بقيمة 700 مليون دينار (250 مليون دولار) لرسملة المؤسسات المتضررة من جراء أزمة انتشار كورونا. -إنشاء صندوق مساهمات وطني، لمكافحة فيروس كورونا، والتبعات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه. -تفعيل إجراءات الانتفاع بامتياز تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار و معدل نسبة الفائدة بالسوق النقدية في حدود 3% لفائدة المؤسسات الصغرى و المتوسطة. -إحداث صندوق استثمار بمبلغ 100 مليون دينار لإعادة شراء مساهمات صناديق الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الناشطة في المجالات الاستراتيجية. -السماح للشركات المصدرة كليا و الناشطة في قطاعات الصناعات الغذائية و الصحية بالترفيع في نسبة التسويق في السوق المحلية من 30 في المئة إلى 100 في المئة خلال سنة 2020. -السماح للشركات المصدرة كليا الأخرى بالترفيع في نسبة التسويق في السوق المحلية من 30 في المئة إلى 50 في المئة خلال سنة 2020. -إحداث صندوق لدفع القطاع الثقافي و مساعدة المؤسسات و المشاريع الفاعلة في هذا المجال على مجابهة الصعوبات التي لحقتها بسبب إلغاء العروض و التظاهرات الثقافية. -إنشاء صندوق يضم 500 مليون دينار كاعتمادات مالية استثنائية حتى 31 ديسمبر 2020 لقطاعات: الفنادق ووكالات السفر والمطاعم السياحية والحرف والنقل والأنشطة الثقافية -وضع خط ضمان بقيمة 500 مليون دينار لتمكين المؤسسات من قروض جديدة للتصرف والأشغال لمدة 6 أشهر.	الإعلان عن إنشاء صندوق ب 100 مليار جنيه لمواجهة أزمة كورونا (ما يناهز 6 مليار دولار) --طلب قرضين من صندوق النقد الدولي بين 3 و4 مليارات دولار - تخصيص مليار جنيه بشكل عاجل لوزارة الصحة لتوفير المستلزمات الوقائية -توفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وإبريل 2020 لسداد جزء من مستحقاتهم، مع سداد دفعة إضافية بقيمة 10% نقداً للمصدرين في يونيو المقبل. -إقرار حزمة تحفيز بقيمة 100 مليار جنيه لدعم مواجهة مخاطر كورونا -قيام البنك المركزي بخفض الفائدة بمعدل 3% بشكل استثنائي	-إعلان تركيا عدم احتياجها للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، في إطار "التسهيل الائتماني السريع" الخاص ببرامج الطوارئ - تخصيص مئة مليار ليرة تركية (15,5 مليار دولار). لخطة درع الاستقرار الاقتصادي التي تتضمن حزمة تدابير اقتصادية لمواجهة فيروس كورونا. -مبادرة التي أطلقها الرئيس أردوغان للتضامن داخل تركيا حققت حتى 6 إبريل أكثر مت مليار و 450 مليون ليرة تركية من التبرعات الشعبية. - تقديم دعم للمصدرين في هذه المرحلة التي تعاني من تراجع مؤقت للصادرات - تضاعف حدُّ صندوق ضمان الائتمان المدعوم من الخزانة والذي يضمن القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 50 مليار ليرة تركية (7,7 مليار دولار).	- تعبئة ما يصل إلى 200 مليار أورو وهو ما يمثل 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسباني من أجل مواجهة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا المستجد منها 117 مليار أورو من القطاع العام والباقي ستتم تعبئته من قبل القطاع الخاص -30 مليون أورو لدعم البحث العلمي. -24 مليون اورو لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة. - توسيع في برنامج الانتعاش الإنتاجي () ليشمل دفع جزء من أجور العمال. -ضخ 100 مليار دولار في ميزانية الأشغال العمومية للنهوض بهذا القطاع الحيوي. -انشاء خط من القروض الميسرة بحوالي 350,000 مليون دولار لضمان إنتاج وتوريد المواد الغذائية والإمدادات الأساسية ، وتعزيز تمويل تشغيل الاقتصاد و سيسمح بتوفير رأس المال للشركات بأسعار تفضيلية لمدة 180 يوماً -توفير 8,000 مليون دولار في تمويل إنتاج المعدات التكنولوجية لضمان طريقة العمل عن بعد. -تخصيص 2,800 مليون دولار لتمويل البنية التحتية الاستشفائية، بموارد من وزارة التنمية الصحية. -تجديد برنامج 12 لمدة ستة أشهر ، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع الشراء عبر الإنترنت للمنتجات الوطنية. -انجاز برنامج لتطويرودعم الاطقم و المعدات الطبية مشترك بين ، ووزارات العلوم والتكنولوجيا ، والتنمية الانتاجية ، والاقتصاد والصحة لتشجيع الابتكار والاختراع. -دعم المقاولات الاستراتيجية المتأثرة بقرارات الدولة الخاصة بكورونا، في وجه المنافسة الدولية من خارج الاتحاد الأوربي -دعم قطاعات السياحة و النقل و الفندقة بمبلغ 300 مليون أورو	-تعديل الميزانية السنوية و إحداث البرنامج الاستعجالي للدعم ب 110 مليار أورو من اجل دعم الاقتصادي الفرنسي -تشجيع البحث العلمي للتصدي لوباء كرونا بتخصيص 50 مليون أورو . - تخصيص مساعدة بين 1500 و 5000 يورو للشركات الصغيرة ، وأصحاب المهن الحرة، والشركات التي يعمل بها أقل من 10 موظفين ؛ يمثل هذا الصندوق ميزانية قدرها 7 مليارات يورو -دعم الدولة لمساعدة تصل قيمتها إلى 300 مليار يورو لإنشاء قروض مصرفية مضمونة من طرف الدولة -دعم المقاولين الذاتيين -عدم تطبيق العقوبات المتعلقة بتأخر تنفيذ الصفقات العمومية.

الإجراءات الضريبية

المغرب	تونس	مصر	تركيا	إسبانيا	فرنسا
وتشمل الإجراءات المتعلقة بالضريبة، والتي أقرتها السلطات المغربية: -استفادة الشركات التي تقل معاملاتها للسنة المالية الماضية، عن 20 مليون درهم (2,04 مليون دولار)، من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى نهاية يونيو. - "تعليق المراقبة الضريبية، للشركات الصغرى والمتوسطة، حتى 30 يونيو2020 - استفادة الشركات من خصم المبالغ المتبرع بها لصندوق مكافحة جائحة كورونا، باعتباره صندوقا ذا منفعة عامة، من وعائها الضريبي لسنة 2020. - تعليق "الإشعار لغير الحائز" إلى غاية 30 يونيو	-إقرار عفو على المخالفات الديوانية يقضي بتمكين المؤسسات الصناعية المحكوم ضدها في قضايا ديوانية أو المرفوع ضدها محاضر ديوانية قبل 20 مارس 2020 من الاقتطاع على دفع خطية ب 10 في المئة من مبلغ المعاليم و الأداءات المستوجبة. -تأجيل أداء الضرائب لمدة 3 أشهر ابتداء من 01 أبريل. - تأجيل إيداع التصاريح المتعلقة بالضريبة على الشركات إلى موفى ماي 2020 باستثناء الشركات الخاضعة لنسبة 35 في المئة من الضريبة على الشركات -جدولة الديون الجبائية والديوانية لمدة 7 سنوات. -التمكين من استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل أقصاه شهر. -إعفاء المؤسسات الناشطة في قطاع بيع الادوية من الأداء على القيمة المضافة. -بالنسبة إلى كل المؤسسات، تمكينها من إعادة تقييم العقارات المبنية و غير المبنية التي تتضمنها موازناتها حسب قيمتها الحقيقية مع إعفاء القيمة الزائدة المتأتية من إعادة التقييم شريطة عدم التفويت فيها. -تمديد أجل خلاص معاليم الجولان للسيارات إلى موفى أبريل 2020. -إعفاء المؤسسات المبرمة لصفقات عمومية و التي تعطل إنجازها نتيجة فيروس كورونا من خطايا التأخير لمدة تصل إلى ستة اشهر. - تأجيل خلاص أقساط الديون البنكية والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر.	- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر. - خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة 50% لتصبح 5%. - الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل. - إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائياً وتأجيل هذه الضريبة على المقيمين حتى 2022/1/1. - رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات. - قرارات مهمة للبورصة: خفض ضريبة الدمغة على غير المقيمين لتصبح 1,25 فى الألف وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح 0,5 في الألف بدلاً من 1,5 فى الألف. -فيما يتعلق بالبورصة، فقد قررت الحكومة المصرية خفض ضريبة الدمغة ، مع خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة 50% لتصبح 5%.بالإضافة للإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل.وتم إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائياً وتأجيل هذه الضريبة على المقيمين حتى 2022/01/01 -تقسيط ضريبة الدخل المستحقة عن إقرار عام 2019 حتى 30 يونيو المقبل، دون فرض أي غرامات أو مقابل تأخير أيضاً، للشركات العاملة في 10 قطاعات متضررة من تداعيات فيروس كورونا.	- تأجيل وضع الإقرارات الضريبية لغاية 27 يوليوز. - تخفيض قيمة الضريبة المضافة خلال رحلات الطيران الداخلي من 18% إلى 1%، لمدة ثلاثة أشهر. - تعليق ضريبة الإقامة السياحية حتى تشرين الثاني/ نوفمبر القادم، لدعم قطاع السياحة الذي يمثّل 12 بالمئة من الاقتصاد التركي. - تأجيل أداء الضريبة على الدخل و ضريبة القيمة المضافة ومدفوعات الضمان الاجتماعي لمختلف القطاعات لمدة 6 أشهر	اتخاذ سلسة من الإجراءات الضريبية لتمكين المقاولات من الاستفادة من 1100 مليون أورو من السيولة النقدية، خصوصا المقاولين المستقلين و الشركات الصغرى و المتوسطة. -تقسيط أداء الضريبة على الأرباح و الضريبة على القيمة المضافة -تطبيق نسبة 0 في المئة بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على شراء المواد الطبية لصالح الدولة و المستشفيات و تخفيضها بالنسبة للكتب و المجلات و الصحف الإلكترونية من 21 إلى 04 في المئة. - تاجيل جميع الديون الضريبية اعتباراً من 12 مارس 2020 حتى 30 مايو 2020 و بدون احتساب أية فوائد -التخفيض من الضريبة بالنسبة للمقاولات في وضعية صعبة	-تأجيل المواعيد النهائية لدفع الاستحقاقات الاجتماعية و / أو الضرائب - إلغاء الرسوم الاجتماعية طيلة مدة الإغلاق من مارس ليونيو بالنسبة للشركات التي يعمل بها أقل من 10 مستخدمين و للمقاولات الصغرى و المتوسطة العاملة في قطاعات المطاعم و المقاهي و الفنادق و الرياضة و الثقافة و منظمي التظاهرات. - الشركات المهددة بالاختفاء في نهاية الحجر الصحي، سيتم إلغاء الرسوم المتعلقة بها على أساس دراسة كل حالة على حدة - الإعفاء الضريبي عن ساعات العمل الإضافية خلال حالة الطوارئ الصحية. --تعليق فواتير الإيجار والمياه والغاز والكهرباء للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات ؛ - التسريع في سداد الدولة لمستحقات المقاولات من قروض الضريبة على الشركات و الضريبة على القيمة المضافة

الدعم المالي الخاص (الأبناك)

المغرب	تونس	مصر	تركيا	إسبانيا	فرنسا
-ضمان أوكسيجين: تمويل احتياجات تشغيل المؤسسات (الأجور و الأكرية والمشتريات الضرورية...) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يصل إلى 5 مليون درهم. - تقديم قروض للمقاولين الذاتيين بدون فائدة تصل إلى 15000 درهم مع اعتماد مدة إرجاع القرض في 3 سنوات مع سنة واحدة كمؤجل الاسترداد - تأجيل أداء الأقساط البنكية الخاصة بالقروض و الليزينغ لغاية 30 يونيو 2020 -- قرر البنك المركزي المغربي "تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس، إلى 2 بالمئة بدل 2,25 بالمئة، لدعم الاقتصاد الوطني	- تأجيل خلاص أقساط القروض البنكية لمدة 6 أشهر بالنسبة للأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ألف دينار -إقرار التخفيض في نسبة الفائدة المديرية، بمقدار 100 نقطة أساسية، لتبلغ 6,75%. مما سيمكن من تخفيف العبء المالي على الأشخاص الذين لديهم قروض لدى الجهاز وتخفيف الأعباء المالية على المؤسسات، لا سيما المتوسطة والصغرى. -أكد البنك المركزي في هذا الإطار، "استعداده لتوفير السيولة اللازمة للبنوك، حتى يتسنى لها مواصلة نشاطها للخروج من هذه الفترة الاستثنائية". -تأجيل خلاص الأقساط التي يحل أجلها، أصلا وفائضا، خلال الفترة الممتدة من أول مارس إلى نهاية سبتمبر 2020 وتعديل جدولة السداد على أساس قدرة كل مستفيد، وإمكانية منح البنوك والمؤسسات المالية، المستفيدين من التأجيل، تمويلات جديدة. - إقرار تأمين استمرارية خدمات السحب النقدي من ماكينات الصرف الآلية وبصفة مجانية عبر إلغاء عمولة السحب من أي موزع آلي وذلك بالتوازي مع تأمين البنوك لمخزون من البطاقات البنكية. -تعليق اقتطاع كل عمولة مطبقة على الأداء الإلكتروني للفواتير و التجار لكل عملية تقل قيمتها أو تساوي 100 دينار	- قرار البنك المركزي المصري منح المنشآت السياحية قروضا لآجل عامين وفتره سماح 6 أشهر؛ لسداد مرتبات العاملين والتزاماتها تجاه الموردين وعمال الصيانة. - تخفيف شروط الاستفادة من الخدمات البنكية: السحب على المكشوف، الرفع من السقف المحدد لأداء أجور العاملين. -توسيع مجال تطبيق "مبادرة السياحة" عبر منح 8% من مجموع القروض،و إلغاء بعض التزامات الامتثال. -تأجيل أداء الأقساط البنكية لمدة 6 أشهر بدون فوائد. -تعليق لمدة 6 أشهر لأداء واجبات مرور السفن العابرة بالنيل	- قام البنك المركزي بخفض سقف سعر الفائدة لبطاقات الائتمان من 1,40% إلى 1,25% لليرة التركية ومن 1,12% إلى 1,00% لمعاملات الصرف الأجنبي ، إلى اعتباراً من 1 أبريل 2020. -خفضت وكالة التنظيم والإشراف المصرفية الحد الأدنى لنسبة الدفع المسبق لمعاملات بطاقات الائتمان من 30% إلى 20%. - تأجيل سداد القروض الممنوحة لما يقرب من 136000 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في إطار برامج دعم لمدة ثلاثة أشهر (713 مليون ليرة تركية ، أو ما يقرب من 100 مليون يورو)، سيقدم البرنامج الدعم لغاية 6 مليون ليرة تركية ، منها حوالي 1,8 مليون ليرة تركية على شكل منح. - إطلاق حزمة قروض جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممولة من طرف اتحاد الغرف وتبادل السلع التركي" ()، بالاشتراك مع البنك الخاص "دينيز بنك" و"صندوق ضمان الائتمان" ()، بمبلغ 6 مليارات ليرة تركية (859 مليون دولار) على شكل قرض للشركات الصغيرة والمتوسطة مع حدّ أقصى لمبلغ القرض يتراوح بين 50 ألف ليرة تركية (7 آلاف دولار) و100 ألف ليرة تركية (14 ألف دولار) حسب الولاية، في حين تمّ تحديدُ سعر الفائدة لتكون 7,5 بالمئة. في الحزمة، مع فترة سماح لمدة سنة لن يكون هناك مدفوعات أصل وفائدة - خفض البنك المركزي سعر الفائدة على أداة إعادة التمويل الرئيسية (سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع) بمقدار 100 نقطة أساس إلى 9,75% - تسهيل البنوك الحكومية لمنح القروض للأسر التي يقل دخلها عن 5000 ليرة تركية حيث سيتمكن هؤلاء العملاء من الاستفادة من قرض يصل إلى 10000 ليرة تركية جديدة مع فترة سماح مدتها 6 أشهر ومدفوعات شهرية تصل إلى 36 شهراً. -تنفيذ مجموعة من الإجراءات لزيادة السيولة في القطاع المصرفي -إطالة فترة تسديد قروض المصانع المتضررة من كورونا ودفعات الفائدة للبنوك لمدة ثلاثة أشهر. -إنشاء ضمان الائتمان ()، لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الكفالة لتمكينها من استخدام القروض المصرفية في تمويل استثماراتها وأعمالها.	-خلق خط تمويل بقيمة 400 مليون يورو للحصول على قروض بقيمة 500000 يورو / سنوياً بحد أقصى بنيبة فائدة 1,5% وفترة سداد 4 سنوات كحد أقصى لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة و المستقلون العاملون في قطاع السياحة -تخصيص قرض بمبلغ 25,000 مليون دولار من البنك بسعر تفاضلي لمنتجي الأغذية ، ومواد التعقيم والتنظيف ، ومنتجي الإمدادات الطبية.	- البنك الفرنسي للاستثمار يضمن القروض التي تطلبها الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعمها في إدارة الوضع الناتج عن تعثر المقاولة. - دعم من الدولة ومصرف فرنسا (الوساطة الائتمانية) للتفاوض من اجل اعادة جدولة القروض المصرفية ؛ -منح ضمانات و تسبيق التمويل من طرف لدعم مالية المقاولات المصدرة

الإجراءات الاجتماعية

المغرب	تونس	مصر	تركيا	إسبانيا	فرنسا
-تعويضات لفائدة الأشخاص الذين توقفوا عن العمل الذين يتوفرون على او بطاقة الراميد او العاملين في القطاعات غير المهيكلة بمبالغ تتراوح بين(2000-1200-1000-800- درهم) - تأجيل سداد الأقساط الشهرية للبنوك لمدة ثلاثه اشهر بدون رسوم تأخير لأصحاب قروض السكن و القروض الاستهلاكية - تأجيل أداء مستحقات صندوق الضمان الاجتماعي لغاية 30 يونيو - منح وتوظيفات للعاملين بالقطاع الصحي -دعم الدولة لإنتاج الكمامات و بيعها بثمن مخفض -تحديد الدولة لأثمنة بيع المعدات الطبية الوقائية: الكمامات، محاليل التعقيم...	- فتح خط تمويل بقيمة 300 مليون دينار كمساعدات لفائدة العمّال المحالين على البطالة الفنية. -تخصيص مساعدات نقديّة استثنائيّة ظرفية مباشرة لفائدة العائلات الهشّة والمعوزة ومحدودة الدّخل قدرها 150 مليون دينار في اطار خط تمويل إضافي غير مدرج بميزانية الدولة لسنة 2020 من خلال مساعدة نقدية استثنائيّة ظرفيّة مباشرة بقيمة 200 دينار لفائدة 623 ألف عائلة محدودة الدّخل لا يتوفّر لديها دخل قارّ وغير منخرطة بأحد أنظمة الضّمان الاجتماعي والأكثر عرضة للتأثّر بتداعيات الوضع الصحّي والاجتماعي الذي تمرّ به البلاد (الأسر المنتفعة ببطاقة علاج بالتّعريفة المنخفضة) تصرف لفائدتها عن طريق حوّالات بريديّة مساعدة نقدية استثنائيّة ظرفيّة مباشرة بقيمة 50 د لفائدة 260 ألف عائلة معوزة لا يتوفّر لديها أيّ دخل قارّ تصرف كإجراء إضافي للمنحة القارّة لشهر مارس 2020 والمقدّرة بـ 180 دينارا تصرف لفائدتها عن طريق حوّالات بريديّة (الأسر المنتفعة ببطاقة علاج مجّاني) -مساعدة نقدية استثنائيّة ظرفيّة مباشرة لفائدة الأسر المتكفّلة بكبار السنّ الفاقدين للسّند بما قيمته 200 دينارا -مساعدة نقدية استثنائيّة ظرفيّة مباشرة لفائدة الأسر الحاضنة لأطفال فاقدين للسّند في إطار الايداع العائلي بما قيمته 200 دينارا -مساعدة نقدية استثنائيّة ظرفيّة مباشرة لفائدة الأسر الحاضنة لأشخاص ذوي إعاقة بما قيمته 200 دينارا -إعادة التّزويد بالكهرباء وبالماء الصّالح للشّراب وعدم قطعهما لمدّة شهرين (لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدّخل التي تعذّر عليها الخلاص)	-قيام البنك المركزى بخفض الفائدة بمعدل 3% بشكل استثنائى، -تأجيل أقساط القروض البنكية 6 أشهر دون غرامات، وإعفاء العملاء الأفراد المتعثرين من الفوائد ونصف أصل المديونية. -الزيادة بنسبة 75% في المنح المخصصة للعاملين بالقطاع الطبي، و تخصيص مكافآت للأشخاص الأكثر تعرضا للخطر. -برنامج "تكافل و كرامة" حيث أعلنت وزارة القوى العاملة صرف منحة استثنائية قدرها 500 جنيه لبعض العاملين (مليون و500 ألف عامل) بالعمالة غير المنتظمة لمدة 3 أشهر - أداء أجور 900 ألف من العاملين في قطاع السياحة المتضررين من فيروس كورونا من خلال صندوق الطوارئ	- إجلاء مئات المواطنين الأتراك من الصين، وغيرها من بلدان العالم وخاصة البلدان الأوروبية و جرى توفير محاجر صحية مناسبة للمواطنين الأتراك القادمين من الخارج، تتضمن الخدمات اللازمة لهم طوال فترة الحجر الصحي، لغاية التأكد من خلوهم من عدوى الفيروس. - التوزيع المجاني للكمامات وتلبية احتياجات المسنين عبر "مجموعات الوفاء للدعم الاجتماعي" -تخفيف آلية الاستفادة من التعويض عن البطالة بتغطية 60% من الراتب حسب الحقوق المكتسبة في حدود 1,5 ضعف الحد الأدنى للأجور. - تأجيل تسديد أقساط مؤسسة الضمان الاجتماعي المستحقة خلال ثلاثة أشهر لمدة ستة أشهر. -فيما يخص شراء المنازل التي قيمتها أقل من خمسمئة ألف ليرة، تخفيض الدفعة الأولى إلى 10%، وزيادة نسبة المبلغ القابل للتقسيط من 80% إلى 90%. - تخصيص ملياري ليرة إضافية لوزارة الأسرة والعمل، لتقديم مساعدات مالية للعائلات المحتاجة. - تفعيل برنامج الخدمات الاجتماعية والطبية في المنازل للمسنين ممن تتجاوز أعمارهم ثمانين عاما. -تقديم دعم نقديٍّ بقيمة 1000 ليرة تركية للأسر منخفضة الدخل.. -حصول العاملين الصحيّين على أكبر قدر من المكافأة - زيادة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى 1500 ليرة تركية (211 يورو) ، وإنشاء صندوق مساعدة بقيمة 2 مليار ليرة تركية (281 مليون يورو) للأسر التي تعاني من صعوبات ودفع منحة العطلة للمتقاعدين في بداية شهر أبريل.	-خلق صندوق لإعادة البناء الاجتماعي ب16 مليار أورو مخصص للأقاليم -تأجيل أداء جميع القروض المستحقة للبنوك من طرف المواطنين المتوقفين جزئيا أو كليا عن العمل. -منع قطع الماء و الكهرباء عن الفئات الاجتماعية الهشة -اعتماد نظام سجلات تنظيم العمالة المؤقتة ، لتعويض المستخدمين الفاقدين للعمل بسبب كورونا دون أن يؤثر هذا على حقهم في التعويض عن البطالة -إقرار حق المستخدمين في التقليص من ساعات العمل حتى 100%، لضمان الاهتمام بالأقرباء في وضعية هشة حتى الدرجة الثانية (أجداد أو أحفاد) -خلق خط ضمان من طرف الدولة بمبلغ 100ألف مليون أورو، لتغطية طلب المواطنين للقروض البنكية -تعويض عن توقف النشاط لصالح المقاولين المستقلين ب 950 أورو على الأقل في حالة تم توقف النشاط نهائيا أو تأثرت مداخيلهم بنسبة 75% -تخصيص غلاف مالي ب 300 مليون أورو للخدمات الاجتماعية الموجهة للأشخاص المسنين و بدون مأوى -إعطاء الصلاحية من طرف الحكومة للبلديات لتخصيص 300 مليون أورو من فائضها بشرط توجيهه للخدمات الاجتماعية لصالح الفئات الهشة. -تعويض استثنائي قدره 430,27 أورو للعمال المؤقتين المنتهية عقود عملهم خلال فترة الحظر و الذين ليس لهم الحق في التعويض عن البطالة.	- منح تعويضات للعمال الذين يتقاضون أجوراً جزئية من البطالة، حتى 84% من صافي دخلهم و100% إذا كانوا في الحد الأدنى للأجور. -تنفيذ آلية استثنائية وضخمة للبطالة الجزئية ، مع دعم الدولة لتعويض الموظفين الذين يضطرون إلى البقاء في المنزل ؛ -منح خاصة بالعاملين في القطاع الصحي الخاص بكوفيد 19 تصل الى 1500 اورو و 500.اورو مخصصة للعاملين بالقطاع الصحي عموما. -مساعدات الأسر المعوزة ب150 أورو إضافة الى 100 أورو لكل طفل وستشمل 4 مليون اسرة ،هذه المنح علاوة على المنح الاجتماعية التي تقدمها الدولة على مدار السنة لهذه الاسر -منح لموظفي الخدمة المدنية تصل الى 1000 اورو. -تخصيص 10 مليون يورو إضافية التي تخصصها المراكز الإقليمية لأعمال الجامعة والمدارس (وذلك لمساعدة الطلبة في هذه الجائحة. - الحفاظ على التوظيف في الشركات من خلال نظام البطالة الجزئي المبسط والمعزز. -اطلاق عملية "" لتقديم المساعدة والدعم للسكان من حيث الصحة والخدمات اللوجستية والحماية داخل وخارج فرنسا . -الإعلان عن إنشاء منصة وطنية للدعم الطبي النفسي لجميع المهنيين الصحيين . - طلب أكثر من مليار قناع ، وزيادة في سعة عدد الأسرة في العناية المركزة والتي سيتم رفعها إلى 14000 سرير وتكثيف سياسة التحاليل المخبرية -تخصيص 4 مليار أورو لطلب الادوية و المعدات الطبية. - تمويل بمليون يورو لمشروع اختبار الفحص -19 من قبل وزارة القوات المسلحة.

الإجراءات الاجتماعية

المغرب	تونس	مصر	تركيا	إسبانيا	فرنسا
	إضافة إلى إعادة تزويد المجامع المائيّة بالكهرباء -التعهّد بالأشخاص المشرّدين دون مأوى .. وذلك عبر ايوائهم بمراكز وفضاءات مخصّصة للغرض .في مجال الإحاطة الاجتماعية بالعمال ومرافقة المؤسسات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا تم اتخاذ جملة من الإجراءات: - فتح خط تمويل على مستوى ميزانية الدولة يخصص لوزارة الشؤون الاجتماعية باعتمادات ب300 مليون دينار في اطار خط تمويل إضافي غير مدرج بميزانية الدولة لسنة 2020 ولغاية الإحاطة الاجتماعية بالعمال ولمعاضدة مجهود المؤسسات التي حافظت على مواطن الشغل المحدثة بها والمتضررة من تداعيات هذه الأزمة وضمان ديمومتها ستخصص اعتمادات خط التمويل للتدخلات التالية: الإحاطة الاجتماعية بالعمال (حالتي غلق المؤسسة أو الإحالة على البطالة الفنية) - تمكين العمال المتضررين نتيجة تداعيات ازمه كورونا على نشاط مؤسساتهم من مساعدة اجتماعية وفق إجراءات مختصرة -المحافظة على التغطية الصحية والمنح العائلية والزيادة عن الأجر الوحيد للعامل الذي توقف عن النشاط نتيجة هذه الصعوبات الاقتصادية التي تجابهها المؤسسة -تمتيع المؤسسات المتضررة من تأجيل دفع قسط المساهمات لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم الثلاثية الثانية لسنة 2020 وذلك لمدة 3 أشهر شرط المحافظة على مناصب الشغل المحدثة لديها			-خلق خط ضمان للتغطية الكلية بنسبة 100 في المئة من أجل تعليق الطرد من السكن و تمويل أداء الأكرية بقروض معفية من الفائدة. -إضافة 100 مليار دولار لخطة السكن 2018-2021 بمساعدة تصل ل 900 أورو/الشهر . توفير 600 مليون أورو إضافية لتمويل الصندوق الاجتماعي الاستثنائي الخاص باقتناء السكن الرئيسي أو المحلات التجارية الخاصة بالمستقلين. -توفير 600 مليون أورو إضافية لتمويل الصندوق الاجتماعي الاستثنائي الخاص بتنمية خطة تقوية الخدمات الاجتماعية الجهوية المتعلقة بالمساعدة بالمنازل و المساعدة عن بعد -توزيع 25 مليون أورو لتمويل المطاعم المدرسية. -تخصيص طائرات لإجلاء الرعايا الإسبان العالقين في الخارج -إنشاء خدمة توصيل للمنازل للأشخاص من الفئات المعرضة للخطر.	-إطلاق عملية فحص كوفيد 19 واسعة للأشخاص الأكثر ضعفاً ، مع إعطاء الأولوية للمسنين ، و المرضى و ذوي الإعاقة والمهنيين الذين يرافقونهم في المؤسسات.

غرفة التجارة والصناعة والخدمات
لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة
ⵖⵅⵅⵖⵛⵜ ⵏ ⵜⵙⵎⵎⵖⵜ ⴰ ⵙⵙⵣⵏ ⴰⵛⵏⵖⵜ
ⵖⵛⵏⵖⵜ ⵜⵖⵏⵙ ⵜⵉⵜⵛⵖⵏ ⵗⴰⵙⵙⵙⵛⵖ
Chambre de Commerce d'Industrie et de Services
TANGER - TETOUAN - AL HOCEIMA

دراسة مقارنة
حول الإجراءات المتخذة لصالح المقاولات بالمغرب و بعض الدول المتوسطية

إصدارات غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات
لجهة طنجة تطوان الحسيمة

ماي 2020